مشروع التهجير.. تصفية للقضية الفلسطينية بغطاء أمريكي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في الوقت الذي يتذكر فيه العالم الذكرى «الثمانين»، لمحرقة الهولوكوست، التي ارتكبها النازيون، اقترح الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب»، حملة تهجير قسرية وتطهير عرقي ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في غزة، كجزء من خطة لإجبارهم على الرحيل؛ إما إلى الأردن أو إلى مصر، مما يمهد الطريق للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، والاستيطان غير القانوني على كافة أراضيهم. وبعد مرور أقل من أسبوع على عودته، أكد نواياه في دعم طموحات التحالف المتطرف، بقيادة «نتنياهو»، لضم الضفة الغربية، وإنكار وجود دولة فلسطينية مستقلة، ومواصلة حرب وتدمير واحتلال غزة.

وعلى مدار الـ١٥ شهرًا الماضية من تدمير غزة على يد إسرائيل، حيث قُتل أكثر من ٤٧ ألف فلسطيني وشرد أكثر من ٩٠% من السكان المدنيين؛ واصل الخبراء الغربيون والمنظمات الإنسانية والدولية، بما في ذلك «الأمم المتحدة»، البحث في سبل إعادة إعمارها بعد الحرب، وهي العملية التي قد تستغرق عقودًا وتحتاج إلى مليارات الدولارات، وفي هذا السياق، برز سؤال حول كيفية التوصل إلى تسوية سياسية تضمن نشوء حكم مدني طويل الأمد على الأراضي الفلسطينية.

ومع ذلك، فإن هذه الاعتبارات لا تعني شيئًا لدونالد ترامب، الذي بعد تقويضه للهدنة الهشة بين إسرائيل وحماس، أعلن صراحة دعمه لتهجير الفلسطينيين من غزة، كوسيلة لـ«الاستيلاء» على الأراضي، في خطوة تهدف إلى تمكين إسرائيل من فرض سيطرتها الدائمة عليها.

وعلى الرغم من أن وسائل الإعلام الغربية حاولت التقليل من جدية اقتراحه، حيث أكد «أليس كودي»، و«جون دونيسون»، من شبكة «بي بي سي»، أن «ترامب»، «لديه تاريخ طويل من التحدث بشكل عفوي وطرح أفكار لا تنتهي إلى نتائج»، كما أدان العديد من الأكاديميين والخبراء فكرة تهجير ملايين المدنيين قسرًا من أراضيهم إلى دول الجوار. وأشار «ها هيلير»، من «المعهد الملكي للخدمات المتحدة»، إلى أن مثل هذا الإجراء يعتبر «تطهيرا عرقيا»، وبالتالي، سيجعل الولايات المتحدة متواطئة مباشرة في جرائم الحرب، وجرائم ضد الإنسانية.

وفي ٢٦ يناير، وعلى متن طائرة الرئاسة الأمريكية «إير فورس وان»، وصف «ترامب»، حالة قطاع غزة بعد ١٥ شهرًا من الحرب والتدمير والاعتداءات الإسرائيلية، بأنها باتت «موقعا ضخما لأعمال الهدم»، مضيفا، اقترح أن «نقوم بإخلاء هذا المكان»، من «ربما مليون ونصف المليون فلسطيني»، الذين لا يزالون محاصرين، مؤكدا أنه «تحدث بالفعل مع ملك الأردن، وأخبره أنه «يحب» أن تستقبل بلاده، وكذلك مصر «مزيدًا» من اللاجئين الفلسطينيين من غزة، وتحدث عن إمكانية القيام بهذا الترحيل القسري للفلسطينيين؛ إما «مؤقتًا»، أو «طويل الأجل»، من دون أن يقدم أي تفاصيل بشأن معايير هذا الأمر.

وقد قوبلت تصريحات «ترامب»، بإدانة فورية من قبل خبراء حقوق الإنسان، والأكاديميين، والمتخصصين في شؤون المنطقة، الذين شبّهوا هذه التصريحات، بنوايا ارتكاب جريمة التطهير العرقي ضد الشعب الفلسطيني، وهي جريمة حرب، وجريمة ضد الإنسانية وفقًا للاتفاقيات الدولية، بما في ذلك النظام الأساسي لمحكمة روما، وميثاق الأمم المتحدة، واتفاقية جنيف.

من جانبه، أثار «عمر شاكر»، من منظمة «هيومن رايتس ووتش»، مسألة كيف يمكن أن يصل الأمر إلى حد الإبعاد القسري للفلسطينيين من أراضيهم «على نطاق أوسع مما رأيناه حتى الآن»، كما وصف «عمر شاتز»، من «معهد باريس للعلوم السياسية»، تعليقات «ترامب»، بأنها «دعوة إلى التطهير العرقي» في غزة، مضيفًا، «نحن نشهد استمرارًا طبيعيا وخطيرًا للغاية لدعوات التهجير غير الإنسانية، والإبادة الجماعية التي رأيناها من أكثر الأصوات تطرفًا داخل إسرائيل».

أما بالنسبة للدعم الذي أعلنه وزير المالية الإسرائيلي المتطرف «بتسلئيل سموتريتش» لاقتراح ترامب؛ فقد اعتبر أن «التفكير خارج الصندوق وفرض حلول جديدة» هو ما سيحقق «السلام والأمن» لإسرائيل. وفي المقابل، ردّت المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، «فرانشيسكا ألبانيزي»، مؤكدة أن «التطهير العرقي ليس تفكيرًا خارج الصندوق، مهما كانت الطريقة التي يتم تغليفه بها»، مشددة على أنه «غير قانوني، وغير أخلاقي، وغير مسؤول» في النهاية.

وفي «الكونجرس الأمريكي»، وصف أحد الأعضاء البارزين في لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب، «غريغوري ميكس»، فكرة «الطرد الجماعي»، من غزة، بأنها «غير إنسانية»، و«سخيفة»، مؤكدا ضرورة أن يركز «البيت الأبيض»، بدلاً من ذلك على «التنفيذ الكامل لاتفاق الهدنة الحالي، وعودة الرهائن، وإعادة إعمار غزة». كما أصدر «مجلس العلاقات الأمريكية-الإسلامية»، بيانًا وصف فيه «فكرة» ترامب بالتطهير العرقي لغزة بأنها «أوهام خطيرة ومجنونة»، مشيرا إلى أن «الطريقة الوحيدة لتحقيق السلام العادل والدائم، هي إجبار الحكومة الإسرائيلية على إنهاء احتلالها وقمعها للشعب الفلسطيني».

وعلق «هيلير»، أيضًا أنه «إذا تم إجبار الفلسطينيين على مغادرة جزء من فلسطين»، من قبل إسرائيل «فلن تسمح لهم بالعودة»، ومع الاقتراح الأخير من مبعوث ترامب للشرق الأوسط، «ستيف ويتكوف»، بأن المدنيين الفلسطينيين يمكن نقلهم قسرًا من أراضيهم إلى إندونيسيا –على مسافة تزيد على ٨٦٠٠ كيلومتر– يجب النظر إليه من حيث مدى إصرار «واشنطن»، المتعمد على نقل هؤلاء المدنيين الفلسطينيين، بعيدًا عن فلسطين قدر الإمكان.

وفي حين أن وسائل الإعلام الغربية ترددت في إدانة تصريحاته بشيء من القوة، ولم تحكم عليها على أنها نية واضحة، قابلة للتنفيذ من البيت الأبيض؛ فقد أشارت «فيفيان يي»، و«زولان كانو-يونغز»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، إلى أنه «من غير الواضح ما إذا كانت تعليقات ترامب تشير إلى تغيير في سياسة الولايات المتحدة تجاه الفلسطينيين»، بينما تساءلت «فاينانشيال تايمز»، عن كيفية تأثيرها على «تقويض عقود من سياسة واشنطن التي تدعم حل الدولتين»، دون أن تعتبرها اقتراحًا جادًا.

ويُظهر تقييم تصريحاته وأفعاله –سواء قبل وصوله إلى البيت الأبيض أو بعده – أن خطابه الأخير ليس غريبا عن حكومة تبنّت نهجًا واضحًا في دعم ضم الأراضي الفلسطينية إلى إسرائيل بالكامل، في تجاهل صارخ للقانون الدولي، وحقوق الإنسان. وأعلنت السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، «إليز ستيفانيك»، تأييدها لضم إسرائيل للضفة الغربية، مستندة إلى معتقدات دينية، معتبرة أن هذه الأرض منحها له الله عز وجل. في حين رفض السفير الأمريكي الجديد لدى إسرائيل، «مايك هاكابي»، وجود دولة فلسطينية مستقلة، مؤكدًا أن الفلسطينيين «كانت لديهم فرصتهم في غزة».

أما ترامب نفسه، الذي برر طرد الفلسطينيين من غزة، استنادًا إلى أن «كل شيء تقريبًا قد دُمّر والناس يموتون هناك»، فلا يمكن تجاهل أيضا أنه قد اقترح مؤخرًا أن الموقع «الرائع» لغزة على الواجهة البحرية للبحر الأبيض المتوسط سيكون موقعًا مثاليًا لمشروعات تطوير عقارية، وهو ما ذكره مرارا صهره «جاريد كوشنر»، في مارس ٢٠٢٤ عن «القيمة الهائلة» لأراضي غزة، بعد تطويرها عقاريا، وعندما «تستولي» إسرائيل على الأراضي من المدنيين الفلسطينيين النازحين.

وكدليل إضافي على نية «إدارة ترامب»، دعم أهداف إسرائيل الإقليمية، وجّه «البنتاجون»، باستئناف شحنات القنابل التي تزن ألفي رطل إلى إسرائيل، كما منح حكومة «نتنياهو»، إعفاءً من قرار تجميد المساعدات الخارجية الأمريكية لمدة ٩٠ يومًا. وعندما سُئل لماذا بدأت الولايات المتحدة في نقل هذه الأسلحة القاتلة إلى إسرائيل، مع العلم أنها ستستخدم ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية، أجاب ببساطة: «لأنهم اشتروا هذه الأسلحة».

وعلى الرغم من أن وسائل الإعلام الغربية، قد قللت من احتمال أن يجبر «ترامب»، دولًا في الشرق الأوسط، وعلى رأسها الأردن ومصر، على قبول التهجير القسري للفلسطينيين إلى أراضيهما، فقد أشار المحللون إلى أن هذا السيناريو، سيكون له تأثير مدمر على الاستقرار الإقليمي. وفي ظل وجود حوالي ٩ ملايين مهاجر في مصر، وتسجيل «الأمم المتحدة»، وجود ٢,٤ مليون لاجئ فلسطيني في الأردن؛ حذر «هيلير»، من أن التهجير القسري للفلسطينيين من غزة، إلى هذين البلدين، ستكون «مزعزعة للاستقرار»، ليس على المستوى الداخلي فحسب، بل على المستوى الإقليمي أيضًا.

وفي حين أكدت «سنام فاكيل»، من «المعهد الملكي للشؤون الدولية»، أن تهجير المدنيين الفلسطينيين من أراضيهم، يمثل «خطًا أحمر أساسيًا» للدول العربية. وأشار «جوزيف كراوس»، من وكالة «أسوشييتد برس»، إلى أنه إذا كانت إدارة ترامب مصممة حقًا على تهجير الفلسطينيين من غزة، وإرسالهم إلى الدول العربية المجاورة، فقد تبدأ «واشنطن»، في استخدام «الأدوات الاقتصادية»، مثل الرسوم الجمركية المرتفعة لفرض ضغط مالي، مما قد يكون «مدمرًا اقتصاديًا» للأردن ومصر.

ويثير الاقتراح الذي طرحه «ترامب»، لإعادة توطين ملايين الفلسطينيين في دول أخرى، جدلا واضحا حول كيفية معاملة المدنيين في الضفة الغربية، وغيرها من الأراضي المحتلة بنفس الطريقة في الفترة المقبلة، مما يشكل انتهاكًا واضحًا للقانون الإنساني الدولي. وفي هذا السياق، تساءلت «فاكيل»، عما إذا كان بإمكان الولايات المتحدة أن تكون وسيطًا وداعمًا لحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم».

على العموم، فإن نوايا الإدارة الأمريكية التي يسيطر عليها الجمهوريون، لا يمكن إنكارها، وهي دعم طموحات إسرائيل في السيطرة الكاملة على الأراضي الفلسطينية، وتهجير السكان المدنيين الذين يُعيشون فيها بالقوة. وكما أشار الخبراء الغربيون، فإن هذه التصريحات لا تشير فقط إلى كونها خطابًا للتطهير العرقي ضد الشعب الفلسطيني، بل أيضًا إلى نية محددة لإسرائيل للسيطرة الكاملة على غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية، وجميع الأراضي الأخرى التي يحددها القانون الدولي بأنها أراضي فلسطينية.

عالم يتغير

الميزان العالمي المختلّ!

فوزية رشيد

○ في رحلتنا الطويلة مع الكتابة لم نشهد ولم يشهد العالم مثل هذا الاختلال الكبير في ميزان العالم، كما شهدناه منذ بدء الألفية الجديدة التي دشنت وقائعها أحداث سبتمبر ٢٠٠١ التي ثبت افتعالها لتصل إلى أحداث غزة وحرب الإبادة! وتخللتها أحداث أخرى لا تقل خطورة سواء على المستوى العربي أو الدولي، في ظل الهوس الأمريكي بأن يكون هذا القرن قرنا أمريكيا/صهيونيا! ومن حدث البرجين إلى احتلال العراق بعد الحرب على أفغانستان، إلى «الخريف العربي» ونظرية الفوضى الخلاقة وخرائط تقسيم الدول العربية وإسقاط أنظمتها، إلى التمدد الإيراني ثم بدء تساقط منظومته بعد حرب الإبادة على غزة، رسالة إلى الثورة التكنولوجية ومشروع العشرة مليارات روبوت التي يريد «إيلون ماسك» الوصول إليها خلال سنوات قادمة بما يهدد البشرية ووجودها الطبيعي! إلى صناعة الفيروسات التي بدأت كوباء مثل كورونا ولم تنته سيناريوهاتها بعد! لنصل إلى الغطرسة «الترامبية» منذ وصوله للولاية الأولى ثم للولاية الثانية، التي يريد بها تصفية القضية الفلسطينية وتهجير الفلسطينيين، إمعاناً في التماهي الجنوني بين اليمين المتطرف الأمريكي، واليمين المتطرف لدولة الاحتلال الصهيوني أو الصهيونية الدينية! في كل تلك الوقائع المتوالية على المنطقة والعالم، فإن المحرك الأساسي لمعظم الاختلالات الدولية كانت الولايات المتحدة وفرض هيمنتها واستفرادها بالعالم، عبر القوة وإحداث الصراعات والأزمات المستفيضة والمكبلة بنشر الظلم والتلاعب بالمبادئ والقوانين والشرعية الدولية!

○ في هذه المرحلة وصلنا إلى جنون دولي جديد ومن يقود هذا الجنون هي أيضاً أمريكيا نفسها في عهد «التيار الترامبي الثاني» مع رئاسة ترامب الذي يريد الوصول إلى «العهد الذهبي» بحسب توصيفه و«أمريكا أولاً وأخيراً» وليذهب العالم بعد ذلك إلى الجحيم! هو لا يريد أي منافس عالمي لبلده ولا يريد أن يتجه العالم إلى (المسار التغييري) الذي لا بد أن يسير فيه من خلال «التعددية القطبية» وفي هذا تشتد ضراوة المواجهة مع الصين الذي تراه الولايات المتحدة أكبر منافس لها وبالتالي أكبر عدو!

○ كل خطابات «ترامب» منذ توليه الرئاسة تسير في درب استعراض القوة وتكريس رؤى «اليمين المتطرف الأمريكي» تجاه العالم! ليصبح العالم أكثر خطورة وأبعد عن تحقيق التعددية القطبية، لأن ترامب يريد فرض عظمة أمريكا وحدها، سواء بالقوة أو بالبلطجة أو بالصفقات أو بالحروب التجارية مع منافسيه الدوليين! ولذلك فهو يعود كما الإدارة السابقة لممارسة الضغوط التجارية والعقوبات الاقتصادية على كل من ينافس الرؤية الاستفرادية والاستعمارية للولايات المتحدة! الحرب على «بريكس» الضغوط على أوبك بلس! العقوبات الاقتصادية وحرب التوظيف الإعلامي والإلكتروني، والتعريفات الجمركية لتحقيق استمرار مركزية الدولار! وخطاب الغطرسة الموجه إلى العالم (نفذوا ما أريد حتى لا يكون من داع للحرب معكم)! أي أنه يريد أن يحقق لأمريكا هيمنتها واستمرارها بالاستفراد بالعالم عبر أساليب تبدأ بالحروب الناعمة ولكنها ستنتهي في النهاية إلى الحروب العسكرية! وهو عكس ما يروج له عن إشاعة السلام في العالم!

○ هذه الشخصية النرجسية التي لا يمكن التنبؤ بمواقفها وارتجالاتها، تتبنى أيضا مشروع «ستار جيت» STAR GEAT ، باستثمار يصل إلى ٥٠٠ مليار دولار! وهو مشروع للذكاء الاصطناعي، حيث داخليا تبنى مشروع (المجمع التقني الأمريكي) ليدخل التنافس الكبير مع (المجمع الصناعي العسكري)، ولتدخل التقنيات في الصناعة والتصنيع عبر الذكاء الاصطناعي، وحيث «إيلون ماسك» يقول (مع نهاية ٢٠٢٥ سيصبح الذكاء الاصطناعي أذكى من أي شخص ذكي من البشر)! ولكن في الوقت ذاته لا يريد التطور التقني في الصين وحيث الحرب على «التيك توك» وعلى «DEEP SEEK» تبلغ أشرس معاركها مؤخرا! وكما يقول قائد «التيار الترامبي» (الكل سيخدم عظمتنا أو غضبنا)! وكأننا أمام فرعون العصر بلباس البلطجة الدولية و(لا ترون إلا ما أريكم إياه)! ولكن العالم الذي يتغير حتما لن يخضع للرؤى المجنونة لرئيس دولة أخلّت دولته عبر عقود طويلة بكل الموازين الدولية والقانون الدولي والمبادئ الدولية والحقوق الإنسانية، التي انتهكتها بطرق مختلفة، وارتكبت جرائم حرب فيما شنته من حروب في دول مختلفة، ولم ترتدع من هزيمتها في فيتنام لتواصل جرائمها البشعة من «هيروشيما ونجازاكي» إلى حرب الإبادة في غزة، التي أدارتها بيد الكيان الصهيوني! وعلى المستوى الفلسطيني والعربي ذهب بايدن وجاء ترامب حاملاً معه ملف اليمين الصهيوني المتطرف في التطهير العرقي وتهجير الفلسطينيين وإنهاء القضية الفلسطينية ودعم التوسع الصهيوني في الجغرافيا العربية! وليس أمام العرب إلا مواجهة هذا الجنون! مثلما ليس أمام العالم إلا المواجهة أيضا، وتكريس آفاق التعددية القطبية مهما كانت الصعوبات والعراقيل وإنزال الغطرسة الامريكية من فوق الشجرة التي لا ترى من خلالها إلا أقدامها وأنا ومن بعدي الطوفان!

○ شهدنا الكثير والكثير خلال أعمارنا القصيرة، وها هو جزء أو فصل جديد من الرؤى الاستعمارية الغربية - الأمريكية، تجاه العالم بعد أن أسقطت حرب الإبادة في غزة كل الأقنعة والديكورات الحقوقية والإنسانية والقانونية الغربية! ليأتي دور الصلافة الأمريكية في صنع الأزمات الجديدة وإدارتها وبتأثيرات الصدمة، لعل العرب والعالم ينسون حقيقة ما أحدثته الإبادة في غزة، والتي معها اختلت كل الموازين الدولية! وينشغل العرب بمقترح التهجير الترامبي، وكيفية الرد عليه! وينجو العدو الصهيوني من جرائم حربه التي لها أول وليس لها آخر! فسلام «ترامب» يريد التطبيع العربي المجاني معه على طبق التهجير للفلسطينيين من أرضهم ووطنهم بعد حرب الإبادة! ولكن تاجر الصفقات ليس بالضرورة أن ينجح في كل صفقة يقترحها! لأن حقائق التاريخ والأرض هي الأقوى دائما!

التحولات في الشرق الأوسط : أي تأثير على الأمن الإقليمي؟

بقلم:
د. أشرف محمد كشك ○

تستقطب التحولات في منطقة الشرق الأوسط الكثير من اهتمامات المراكز البحثية سواء في المنطقة أو على مستوى العالم انطلاقاً من حقيقة مؤداها أنه انتهاء الحدود الفاصلة بين مستويات الأمن، وتعد تهديدات الأمن البحري والتغير المناخي وتحولات الطاقة والأمن الغذائي والمائي والأمن الصحي أمثلة على ذلك، وضمن ذلك الاهتمام نظمت مؤسسة مراقبة الأبحاث بالهند مؤتمراً في أبوظبي خلال يومي ٢٨-٢٩ يناير ٢٠٢٥ وضم عدداً كبيراً من المسؤولين والباحثين والمهتمين بتلك التحولات من بينهم كاتب هذه السطور.

ومع أهمية جلسات المؤتمر كافة لما تضمنته من مناقشات مستفيضة حول العديد من القضايا منها تأثير التحولات في الشرق الأوسط على المناطق الفرعية سواء المنطقة العربية عموماً أو منطقة الخليج العربي على نحو خاص، وتحولات الطاقة وتأثير التطور التكنولوجي سواء على أمن الدول أو العلاقات فيما بينها، وأهمية التواصل المجتمعي بين الشعوب، وكذلك التنويع الاقتصادي وغيرها من القضايا المهمة، فإنه يمكن تلخيص تلك المناقشات في ثلاثة تساؤلات أولها: لماذا يتحتم على الدول التعاون سواء بشكل ثنائي أو متعدد الأطراف؟ وثانيها: ما أولويات الدول بشأن التعاون الإقليمي في ظل التحولات المتسارعة في تلك المنطقة؟ وثالثها: من اللاعبون الأساسيون في مواجهة تلك التحديات؟

وللإجابة عن التساؤل الأول أثيرت عوامل كثيرة تحتم على كافة الدول التعاون في مجالات مختلفة ليس أقلها حالة عدم اليقين بشأن تحولات الشرق الأوسط التي تعني ببساطة أننا أمام مفهوم جديد للشرق الأوسط عما هو متعارف عليه، فالتكنولوجيا أضحت تشكل المستقبل المشترك للمنطقة والعالم وبقدر ما بها من فرص فإنها تحمل في طياتها تحديات هائلة، ومنها تهديدات البنية التحتية من خلال التوظيف السيء لتلك التكنولوجيا من جانب الجماعات دون الدول، من ناحية ثانية الارتباط الواضح بين المصالح وهو ما عكسته تهديدات الأمن البحري في باب المندب والبحر الأحمر إلى الحد الذي دفع بعض الدول لإرسال قطع بحرية لتلك المنطقة بعيداً عن تحالف حارس الازدهار وهي الهند والصين، من ناحية ثالثة هدف الحد من الصراعات التي تزداد وتيرتها ونوعيتها بما يهدد الأمن الإقليمي والأمن العالمي.

ومع أهمية تلك العوامل وغيرها ولكن كان هناك نقاش مطول حول الأولويات ،فقائمة التحديات تطول، وكان واضحاً تركيز المناقشات حول أن المنطلق الأساسي للتعاون يتطلب أولاً تحقيق الأمن والاستقرار ولذلك فإن حل القضية الفلسطينية وفق مبدأ حل الدولتين هو متطلب أساسي لتحقيق التعاون الإقليمي وإنهاء توظيف القضية الفلسطينية من جانب دول وجماعات دون الدول في الصراعات الإقليمية ومنها الأمن البحري، وثاني تلك المتطلبات حتمية احترام سيادة واستقلال الدول وقواعد القانون الدولي المنظمة للعلاقات الدولية، وثالثها: قضية التكنولوجيا وتداعياتها صحيح أنها أصبحت من مؤشرات قوة الدول وصياغة نظام عالمي مؤسس على قواعد مختلفة عن ذي قبل، ولكن لا بد من كبح جماح ذلك التطور الذي أضحى المهدد الأول للأمن القومي للدول بل وإطالة أمد الصراعات في مناطق مختلفة من العالم، بل وتأثير التكنولوجيا على اقتصادات الدول ذاتها وخاصة من النواحي الاقتصادية، حيث أثيرت توقعات باختفاء ٥٠% من الوظائف في العالم خلال العقود المقبلة بسبب التكنولوجيا وما يمثله ذلك من تحديات لمعدل البطالة، ورابعها: تحدي الطاقة، فعلى الرغم من جهود دول العالم للتحول نحو الطاقة المتجددة فقد لوحظ أن النفط والغاز لا يزالان يمثلان النسبة الكبرى من استهلاك العديد من دول العالم، وخامسها مواجهة الجماعات دون الدول التي تتحدى سلطة الدولة الوطنية الموحدة وذلك يتطلب جهوداً دولية وإقليمية على حد سواء من حيث تصنيف تلك الجماعات أو جهود التصدي لها.

وربما تكون تلك التحديات معروفة للجميع ولكن الأهم هو تحديد الأولويات، وهو أمر مهم واستراتيجي لأنه بدون البدء بالأولويات فإن الحديث عن التعاون في الشرق الأوسط بهدف تحقيق الاستقرار سيظل يدور في حلقة مفرغة.

ومع أهمية تلك التحديات فإن الحديث الأهم هو عن اللاعبين لمواجهتها، ومع أهمية التعاون الثنائي في مجالات عديدة، فإن التعاون المتعدد الأطراف أيضاً يكتسب أهميته وخاصة في مجالات محددة مثل مبادرات الهيدروجين الأخضر والأمن الغذائي والذكاء الاصطناعي وجميعها مجالات تتيح للدول الاستفادة بشكل متكافئ وبما يناسب احتياجاتها في تلك المجالات، بما يعنيه ذلك من أن الأطراف في منطقة الشرق الأوسط والعالم هم جميعاً شركاء في ذلك التعاون بالنظر للترابط والتداخل بين النظم الفرعية في العالم وظهور منظمات تضم أطرافاً عديدة جل أهدافها التعاون الاقتصادي مثل البريكس، بالإضافة إلى الممرات الاقتصادية حيث توجد الآن ٦ ممرات متنافسة في مناطق مختلفة من العالم من بينها منطقة الشرق الأوسط، وقد كان للمنظمات الدولية نصيب وافر من النقاش أيضاً والفكرة الأساسية هي أنه من أجل الحفاظ على النظام العالمي الذي ارتضته الدول لا بد من احترام قواعد ذلك النظام ومنظماته.

ولاشك أنه ضمن تلك التحولات، فإن هناك أولويات لدول الخليج العربي التي تتفاعل معها تأثراً وتأثيراً أشار إليها كاتب هذه السطور، ومن ذلك رؤية مجلس التعاون التي تم إعلانها في مارس ٢٠٢٤ وتضمنت العديد من القضايا التي يرى المجلس أنها تحديات لا بد من مواجهتها بنهج جماعي، فضلاً عن ضرورة إيجاد حلول للصراعات الإقليمية لأنها مصدر تهديد الأمن البحري وبدون حل تلك الصراعات فإنه لا مجال للحديث عن انتهاء تهديدات الأمن البحري، وبشأن تأسيس أطر للأمن الإقليمي أكبر نطاقاً تضم دول الخليج ودول جوارها، فإن ذلك الأمر يتطلب المزيد من إجراءات بناء الثقة واحترام سيادة وخصوصية الدول، وتحقيق الاستقرار في دول الجوار، وإبداء الشفافية من جانب تلك الدول وهي متطلبات سوف تستغرق بعض الوقت والهدف النهائي هو إفساح المجال للأمن الإقليمي كآلية للتعاون بدلاً من التدخلات العسكرية التي مازالت تمثل النمط التقليدي لمواجهة تلك التهديدات.

ومجمل القول أن منطقة الشرق الأوسط التي تشهد صراعات محتدمة ليست بحاجة إلى المزيد من المبادرات وإنما إرادة حقيقية لحل تلك الصراعات وفق المقترحات العديدة التي تم إعلانها، من ناحية ثانية فإن التعاون المتعدد الأطراف يعد آلية مهمة وخاصة في ظل انتهاء الحدود الفاصلة بين مستويات الأمن ولكن واقعية الأهداف تظل متطلباً مهماً ضمن ذلك التعاون، ومن ناحية ثالثة فإن وجود أطر قانونية دولية من شأنها ضبط التنافس الدولي في مجالات تضر بالأمن القومي للدول في مقدمتها ثورة الذكاء الاصطناعي.

توقيت ومضمون المؤتمر كان مهماً لوضع تصورات مشتركة للتهديدات والأولويات.

○ مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية والدولية بمركز «دراسات»

النهوض بقطاع السياحة مهمة تشاركية

بقلم:
د. نبيل العسومي

تطوير قطاع السياحة مسألة مهمة للغاية لما لها من دور بارز وحيوي في دعم ميزانيات الدول وتنويع مصادر الدخل، ولذلك أصبحت أغلب دول العالم تولي هذا القطاع أهمية خاصة من خلال تقديم التسهيلات السياحية للزوار من خلال الاعفاء من الفيزا (التأشيرة) أو الحصول عليها إلكترونيا وتخصيص الميزانيات الكبيرة للتسويق السياحي، خصوصا تلك الدول التي تتمتع بمواقع جغرافية متميزة وبأجواء مناخية جيدة وشواطئ بحرية وطبيعة خلابة وتوظيفها للنهوض بقطاع السياحة. فقد شهدنا على سبيل المثال كيف استفادت جمهورية مصر العربية الشقيقة من منطقة جنوب سيناء وخاصة شرم الشيخ بعد تحويلها إلى معلم سياحي يجذب ملايين السياح سنويا من مختلف بلدان العالم، وخصوصا البلدان الأوروبية وروسيا حتى أصبح قطاع السياحة في مصر مصدرا مهما من مصادر دخل الدولة المصرية فضلا عن توفيره مئات الآلاف من الوظائف للشباب المصري بعد تدريبهم على المهارات الأساسية لتسهيل التعامل مع السياح القادمين من الخارج، وخصوصا فيما يتعلق بإتقان اللغات المختلفة.

وبالنسبة إلينا في البحرين فقد تناولنا مسألة النهوض بالسياحة أكثر من مرة وفي أكثر من مناسبة وأكدنا ضرورة الاستفادة من الموقع الجغرافي للبحرين وأجوائها وشواطئها لتنشيط السياحة في إطار الجهود التي تبذل لتنويع مصادر الدخل لدعم الميزانية العامة للدولة، وذلك عبر تكثيف الجهود من أجل استقطاب المزيد من الأفواج السياحية.

ولذلك حسنا فعل عدد من الإخوة النواب في المجلس النيابي عندما تقدموا بطلب إجراء مناقشة للتعرف على التسهيلات والخدمات المقدمة للمسافرين العابرين في مطار البحرين الدولي من قبل وزارة المواصلات والاتصالات ومدى جاهزية البنية التحتية لاستقطاب المزيد من المسافرين العابرين، فضلا عن مسألة الحصول على (الفيزا) ودور وزارة السياحة في تنشيط قطاع السياحة والخطط المستقبلية لزيادة عدد السياح القادمين إلى البحرين.

لقد طرح الإخوة النواب العديد من النقاط المهمة المتعلقة بتنشيط قطاع السياحة لمناقشتها حول دور الأجهزة الحكومية ذات الصلة في النهوض بالسياحة في مملكة البحرين منها المتعلقة بالتأشيرات السياحية للراغبين في زيارة البحرين، وأيضا الخدمات السياحية والتسهيلات التي تقدم لتسويق البحرين سياحيا على المستوى العالمي.

لا شك أن الجهود الحكومية التي تبذل للنهوض بقطاع السياحة هي جهود كبيرة تذكر فتشكر يبذلها شباب وشابات بحرينيون بكل كفاءة واقتدار وهي جهود يلاحظها الجميع خلال المعارض والفعاليات والأنشطة المختلفة التي تشهدها البحرين بين حين وآخر، فضلا عن الجهود الحكومية التي تبذل لتسويق البحرين سياحيا على المستوى العالمي من خلال المشاركة في المعارض الدولية أو من خلال الزيارات والمعارض التي ينظمها قطاع السياحة في العديد من دول العالم للتعريف بالإمكانيات السياحية في مملكة البحرين.

إلا أن تلك الجهود الحكومية مهما كانت لا تكفي وحدها إذا لم يساندها وتدعمها جهود القطاع الخاص وخصوصا قطاع الفندقة وقطاع السفر والسياحة باعتبارها جهات ذات علاقة وثيقة الصلة بالسياحة فأسعار الفنادق لا تزال مرتفعة نوعا ما على نحو أعلى من الأسعار في دول الجوار التي تتنافس في جذب السياح، مما يقلص من أعداد السياح الراغبين في زيارة مملكة البحرين إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الغالبية العظمى من السياح هم من ذوي الدخل المتوسط، فالقطاع الفندقي لا يزال يعتمد بشكل أساسي على السياح القادمين من دول الخليج.

كما أننا في حاجة إلى بناء فنادق شاطئية ذات ٣ و٤ نجوم لتتناسب وإمكانيات الغالبية العظمى من السياح فالفنادق الشاطئية الموجودة حاليا ذات ٥ نجوم واسعارها مرتفعة، وتنظيم رحلات (الجارتر) على مدار العام بالتركيز على السائح الأوروبي الذي يريد الخدمات والأجواء المناسبة وهي موجودة في البحرين والحمدلله، ولذلك فإننا نعتقد أنه من الضروري إشراك القطاع الخاص في مسألة مناقشة تطوير قطاع السياحة لتكتمل الصورة بإشراك جميع القطاعات ذات الصلة بالسياحة للنهوض بهذا القطاع المهم لتكون مملكة البحرين وجهة سياحية مفضلة لزوار بلادنا.